

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الخضاب بالحناء والنظر في المرأة .

قوله والخضاب بالحناء .

يعني لا بأس به للمرأة في إحرامها وهو اختيار المصنف والشارح .

فإنهما قالا : لا بأس به .

والصحيح من المذهب : أنه يكره ذكره القاضي وجماعة وقدمه في الفروع وغيره .

فعليه إن فعلت : فإن شدت يدها بخرقة : فدت وإلا فلا .

فائدة : يستحب لها الخضاب بالحناء عند الإحرام قاله الأصحاب ويستحب في غير الإحرام لمتزوجة لأن فيه زينة وتحببها للزوج كالطيب قال في الرعاية وغيرها : ويكره لأيم لعدم الحاجة مع خوف الفتنة وفي المستوعب : لا يستحب لها وقال في مكان آخر : كرهه أحمد وقال الشيخ تقي الدين : هو بلا حاجة .

فأما الخضاب للرجل : فقال المصنف والشارح وجماعة : لا بأس به فيما لا تشبه فيه النساء

وأطلق في المستوعب : لها الخضاب بالحناء مختص بالنساء وظاهر ما ذكره القاضي أنه كالمرأة في الحناء لأن ذكر المسألة واحدة انتهى ويباح لحاجة .
قوله والنظر في المرأة لهما جميما .

يعني يجوز للرجل والمرأة النظر في المرأة للحاجة كمداواة جرح وإزالة شعر نبت في عينه ونحو ذلك وهو مراد المصنف وإن كان النظر لإزالة شعر أو تسوية شعر أو شيء من الزينة :
كره ذلك ذكره الخرقى وغيره وجزم به في المغني .

والشح وشرح ابن منجا وقدمه في الفروع وقيل : يحرم .

وقال في الفروع : ويتووجه أنه لا يكره وفي ترك الأولى نظر لأنه لا يمنع من أن يأتوا شمنا غبرا وأطلق جماعة من الأصحاب : لا بأس به وبعض من أطلق : قيد في مكان آخر بالحاجة .
فائدة : قال الآجري وابن الزاغوني وغيرهما : ويلبس الخاتم .

وتقديم جواز لبسه للزينة فيما يباح من فضة للرجال .

قال في الفروع : وإذا لم يكره في غير الإحرام فيتوجه في كراحته للحرم لزينة ما في كحل ونظر في مرآة .

فائدة : يجتنب الحرم ما نهى عنه مما فسر به الرفث والفسق وهو السباب وقيل :
المعاصي والجداول والمراء قال المصنف والشارح : الحرم ممنوع من ذلك كله وقال في

الفصول : يجب اجتناب الجدال والمراء قال : وهو المماراة فيما لا يعني وقال في المستوعب : يحرم عليه الفسوق وهو الباب والجدال وهو المماراة فيما لا يعني وقال في الرعاية : يكره كل جدال ومراء فيما لا يعنيه وكل سباب .

وقيل : يحرم كما يحرم على المحل بل أولى قال في الفروع : كذا قال .

وقال في الروضة وغيرها : يستحب أن يتوقف الكلام إلا فيما ينفع والجدال والمراءة واللغو وغير ذلك مما لا حاجة به إليه ويستحب قلة الكلام إلا فيما ينفع .

وقال في الرعاية : يكره له كثرة الكلام بلا نفع انتهى .

ويجوز له التجارة وعمل الصنعة قال في الفروع : والمراد ما لم يشغله عن مستحب أو واجب